باقلامهم



زیاد حرفوش*



الأمن العام | 67 عدد 78 - آذر 2020

الإعلام بين الترسّك والتوسّك

كوقع سيف على صفحة جليد، انحفر 17 تشرين الاول في الروزنامة اللبنانية المثقلة، فاصلا ما قبل عما بعد، ومظهرا ازمات متناسلة. لم بعرف لبنان في تاريخه مرحلة شديدة الخطورة وبالغة الحساسية كالتي نعيشها منذ ذلك اليوم: اقتصاد منهك، مؤسسات مفلسة، بطالة متعاظمة، مصارف مترنحة وشارع مشتعل. المشهد شديد القتامة والسوداوية غالبة. لكن مهلا، اليأس ممنوع، وواهم من يظن اننا شارفنا النهايات. فكل نهاية بداية، وكل توقف هو استعداد للتوثب. حتى الموت ليس الا انتقالا. من يعرف تاريخ لبنان جيدا يدرك انه عصى على السقوط، بصيغته الفريدة ودوره الحيوى وهويته المتعددة

ما نسوقه ليس تغنيا مجد غابر ولا مكابرة، بل واقع لا مكن احدا التنكر له وحقيقة لا تطمس. للاعلام في هذا الاطار دور محوري. فاما ان يبث تهدئة واما ان ينشر بلبلة واثارة متمادية. له في ذلك اذرعة متنوعة وفعالة تتدرج في مروحة واسعة، من المنصات الرقمية والمواقع الالكترونية التي تربو على 500، إلى وسائل التواصل الاجتماعي التي لا تنام، الى التلفزيونات والاذاعات والصحف. حتى ان كل من له عينان واذنان صار صحافيا يؤرخ اللحظة ويوثق الحدث. لا فارق بين زيد وعمرو الا من حيث المعالجة الحكيمة والتأني في النشر مراعاة للاخلاقية المهنية.

اذا كانت السياسة في لبنان فنًا لا ملك ناصيته غير كل ثاقب فكر شفاف بصيرة، والاقتصاد لغزا لا يستجلى غوامضه غير كل حصيف وعليم بعواقب الامور، فإن الاعلام هو السلاح الامضى في السياسة والاقتصاد، سواء بسواء. موجه في الازمات، راصد للتحولات، منبه، واعظ عند الاقتضاء، ناقل حقيقة من دون استعمال لها، ومضىء على الواقع بلا افتعال ولا تشيىء.

لعل ما درج عليه بعض اعلامنا في الاشهر الاخيرة لا يشي بكثير وعي، اذ تكثر في ثنايا المرسلة الاعلامية ميول فاقعة ونزعات حزبية، ويبرز

متسلقون، ويتقدم مستغلون بعد ان تنكفئ الموضوعية حتى الضمور. الحال ان لا مكان للنزق في الاعلام، ولا للذاتية. كل مادة مصبوغة بلون نافر لا تستأهل ان ترتقي سلالم الترسل المهني الراقي. باقلام اعلاميينا نرسم وطنا يشبه الامل، وبحناجرهم عبر الاثير نصوت لاعلاء شأنه، مهما اعترضه من صعاب، وبالغا ما بلغت التحديات. فلنغمس الريشة بحبر الفرح والامل، وليصدح الصوت بنبرة ايجابية، عوض الاسترسال في القنوط والتيمن بانبياء الشؤم.

ليس خافيا ان لينان بجتاز اخطر ازماته ويواجه بصدر عار اعتى الحروب الاقتصادية والنقدية، لكنه قادر، كما في كل مفترق، ان يصمد ويتجاوز المرحلة، وان خرج مثخنا بالجراح.

صبرا جميلا يا بعض متعجلي السقوط. لدينا بعد فسحة كافية لتلعب فيها رياح الامل، حاملة بعض احلام كافية للنهوض. الخسارة كبيرة لا شك، والجروح غائرة والاوجاع قاتلة، لكن مكامن القوة مقيمة. الحرب اولها كلام، واعلامنا ينقل كل ما يقال، فلنحذر الانجرار الي حروب لا تبقى ولا تذر.

قديما قيل: اذا كان لديك كلمة حلوة فقلها قبل ان تفقد حلاوتها، او كلمة مُرّة فاحتفظ بها لتنحسر مرارتها. اما اليوم، فكأني ببعض اعلامنا وساستنا يقلبون الاية، فيملأون الفضاء والفضائيات مُرّا وتعبئة وتحريضا، وينصبون الفخاخ هنا وهناك. نراهم، اعلاميين وسياسيين، يتبادلون الادوار ويتكاملون سلبا في رسم لوحة قاتمة.

للجميع ان يفصحوا ويعبروا، انتقادا او ثناء، اعتراضا او تأييدا، لكن طريقة القول خير مما يقال، ويحسن تلافي كل اسباب الشقاق في مرحلة ملتهبة تنذر بشرور مستطيرة.

المصيبة تجمعنا، اعلاميين وسياسيين ومواطنين، ولا احد خارج المعادلة. فليكن اعلامنا ترسلا مهنيا لا توسلا لغايات ومرام ذاتية.

بارقة أمك

ضيف العدد

يترقب اللبنانيون بتفاؤل، ولو حذر، صدور التشكيلات القضائية التي يعدها مجلس القضاء الاعلى لتكون المدماك الاول في بناء دولة القانون والمؤسسات. واذا كان الرئيس الاول محط آمال كل اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم، فإن الحراك الشعبي الذي بدأ منذ اكثر من اربعة اشهر بشكل حاضنة وخط دفاع اول عن استقلالية السلطة القضائية وداعما اساسيا لها في ما ينتظرها من مهام جسام، اهمها على الاطلاق محاسبة ناهبي المال العام واسترداده ومحاكمة المسؤولين عما آلت البه اوضاع الدولة المالية والنقدية وادخال لبنان في حالة من التردي والاهتراء والانهيار شبه الشامل على كل الصعد.

ان التجارب التي مرت بها الدول الاوروبية، وتحديدا اليونان وايطاليا وكذلك دولة ماليزيا، اثبتت الى اى حد يستطيع القضاء منع السلطات والحكام من تجاوز حدودهم الدستورية وحماية المال العام وفقا لقواعد المشروعية.

التشكيلات القضائية المؤمل صدورها قريبا ستكون بداية مسيرة جديدة للقضاء، هي على اهميتها بداية يتوجب تحصينها بصدور قانون استقلالية السلطة القضائية الذي طال انتظاره. همة العديد من الاقتراحات في ادراج اللجان البرلمانية اصبح من الملح جدا ان ينكب المشرع اللبناني على دراستها، وصولا إلى اقرار قانون يؤمن استقلالية السلطة القضائبة وبحدد الحصانات والضمانات القضائبة ومنع تدخل الحكومة في الشؤون القضائية.

في الدول الدعوقراطية يخصص الدستور بابا خاصا للقضاء، وآخر للسلطة القضائية يتضمن كل الاحكام الاساسية التي لها علاقة بتكوين السلطة القضائية وتنظيم عمل المحاكم والحصانات القضائية التي تكرس استقلالية القضاء في ممارسة مهامه. في انتظار تحقيق ذلك في لبنان فان الاداء القضائي النزيه والشفاف والحاسم، المدعوم من الرأي العام والحراك الشعبى كفيل منع السلطتين التشريعية والتنفيذية من محاولة احتواء السلطة القضائية الضامنة لكل الحقوق والحريات والحارسة لدولة القانون والحامية للمال العام.

ان لاستقلال السلطة القضائية اهمية خاصة لانها هي الضامنة لمبدأ فصل السلطات وتوازنها في عصر توحدت فيه عمليا السلطتين التشريعية والتنفيذية وضعفت فيه الرقابة البرلمانية على اداء الحكومة. ويتكامل دور القضاء الدستوري والسلطة القضائية ليساهما معا في ترسيخ دولة الحق والعدل، القضاء الدستورى في رقابته على دستورية التشريع والسلطة القضائية في رقابتها على اداء الحكومة واجهزتها التنفيذية.

ان بناء دولة القانون مرتكزاتها الثلاثة: الفصل بن السلطات، ضمان الحقوق والحريات العامة وخضوع الحكام قبل المحكومين لسلطة القانون، والذي لم يتحقق طيلة قرن من عمر لبنان، عثل هدفا ساميا ينبغى الوصول اليه في ظل التغيير الحاصل عند الرأى العام اللبناني الذي بدأ يتحرر من الطوق الطائفي والحراك الديموقراطي المدني الذي جمع، ولأول مرة، كل اللينانين ليدافعوا في اتجاه التغيير الدعوقراطي الذي يبدو ان بشائره بدأت مع حكومة الرئيس حسان دياب.

تحديات وصعوبات كثيرة تواجه الحكومة والمسيرة طويلة ومحاولات العرقلة ستكون متعددة، الا ان النجاح في تجاوز الازمة الخطيرة ممكن اذا استطاعت الحكومة برئيسها واعضائها التحرر من ضغط السياسيين المسؤولين عما آلت اليه الاوضاع المالية والنقدية، وفتح ملف المحاسبة بحياد وموضوعية ليطاول كل فاسد وناهب من دون اي تمييز.

مهمة الحكومة، على صعوبتها، ليست مستحيلة لأن الرأى العام اللبناني الواعى والمدرك لحقائق الامور سيكون داعما اساسيا لها مقدار ما هو جاهز لمحاسبتها اذا اخطأت.

قناعتنا راسخة انه اذا اعتمدت الحكومة خططا علمية وشفافة تامة، فان المجتمع الدولي لن يتخلى عن تقديم الدعم للبنان، لانه كما قال قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في اثناء زيارته للبنان عام 1997، انه ليس مجرد بلد بل رسالة سلام .

^{*} مدير الوكالة الوطنية للاعلام

رئيس الجامعة اللبنانية سابقا *